

لبنان.. الحكومة تنكب على «البيان».. وزير يسلم منصبه باكياً



«بيروت:» الخليج

ترأس رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي، أمس الثلاثاء، اجتماع اللجنة الوزارية لصياغة البيان الوزاري لليوم الثاني على التوالي، على أمل أن تنجزه سريعاً، ليحدّد بعدها رئيس المجلس نبيه بري موعداً لجلسة عامة لمجلس النواب، منتصف الأسبوع المقبل، لمناقشته للتصويت عليه من قبل النواب، وبالتالي منح الثقة للحكومة، أو حجبها، في وقت كشفت مصادر مواكبة أنه سيتم إنجاز البيان سريعاً طالما لا يوجد خلاف حول الثوابت الوطنية، وسيكرس لمعالجة الأزمات الضاغطة من أزمة المحروقات إلى الدواء والكهرباء وغيرها، لاسيما أنه سيتم اعتماد «بند المقاومة» نفسه الذي كان في البيانين الوزاريين لكل من حكومتي سعد الحريري، وحسان دياب، السابقتين.

وقررت اللجنة البحث في ملاحظات الوزراء على مشروع البيان الوزاري، على أن يعقد اجتماع ثالث، اليوم الأربعاء. وبعد اجتماع أمس، قال وزير الزراعة عباس الحاج حسن: البنود المتعلقة بالخبز والكهرباء وحاجات الناس ستذكر في البيان والمطلوب إعادة ترميم الثقة بين المواطن والدولة.

ولم تخل مراسم التسليم والتسلم من بعض المشاعر العاطفية، فقد انهار وزير الاقتصاد السابق راؤول نعمة بالبكاء، خلال لقاء صحفي، عندما كان يتحدث بمناسبة توديع مكتبه وتسليم الوزير الجديد أمين سلام، مهامه. ولم يتمالك نعمة نفسه عند حديثه عن عمال الإهراءات الذين سقطوا ضحايا في انفجار مرفأ بيروت العام الماضي، وبدأ الوزير السابق راؤول نعمة بالبكاء وتوقف عن الكلام، ما دفع خليفته، الوزير الجديد، أمين سلام، إلى التفاعل مع هذا المشهد، وأخرج منديلاً ورقياً وأعطاه إياه، وسط مؤتمر صحفي بحضور وسائل الإعلام وبعض المسؤولين.

وفي غضون ذلك، أصدر المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي، طارق بيطار، للمرة الثانية مذكرة جلب بحق رئيس الحكومة السابق حسان دياب.

وأحال القاضي على النيابة التمييزية مذكرة الإحضار بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وبالتالي تعديل مكان إقامة دياب، أي السرايا الحكومية، المدرج في متن المذكرة الأولى.

يذكر أن الادعاءات على دياب والوزراء السابقين الثلاثة: علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس، كان سطرها المحقق العدلي السابق القاضي فادي صوان، وتبناها القاضي البيطار، بتهمة الإهمال والتقصير والتسبب بوفاة وجرح مئات الأشخاص، بعد التثبت من إحالة مراسلات خطية عدة إلى المدعى عليهم تحذر من المماطلة وعدم القيام بأية إجراءات لنقل مادة نيترات الأمونيوم من حرم مرفأ بيروت.